وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري
كلية الحقوق - قسم القانون الخاص
قانون العقوبات و العلوم الجنائية- سنة أولى ماستر
مقياس علم الإجرام

الإجابة النموذجية لإمتحان مقياس علم الإجرام (الدورة العادية) 15 جانفي 2026 (العلامة الكاملة 20/18)

ج 1_ : تتمثل الأساليب المنهجية العلمية المعتمدة للبحث في دراسات علم الإجرام في : 1_ **أسلوب الإحصاء الجنائي :** و الذي يلعب دورا هاما في تفسير العلاقة بين الظاهرة الإجرامية و غيرها من الظواهر الاجتماعية المؤثرة في السلوك الإجرامي . و كذا تفسير العلاقة بين السلوك الإجرامي و و يقصد بالدراسة الإحصائية في هذا المجال البحث عن ظاهرة إجرامية معينة بالأرقام حيث يبين لنا عدد الجرائم التي ارتكبت في سنة معينة و توزيع هذا العدد على أنواع الجرائم المختلفة و مدى الإرتباط بين عدد الجرائم و الظروف البيئية المختلفة ، كالعوامل الطبيعية ، و الثقافية ، و الحالة الاقتصادية ، كما تفيد أيضا في المقارنة بين المجرمين و غيرهم ممن يعيشون في نفس الظروف بغية تحديد العوامل الفردية و الخارجية التي دفعت بهم إلى الإجرام . 2_ **أسلوب البحوث** : يكتسي أسلوب البحوث في مجال دراسات علم الإجرام أهمية بالغة كونه يساهم في تدعيم النتائج المتوصل إليها من الدراسة الإحصائية بالبحوث ، و التي تعد في مضمونها من أهم مصادر علم الإجرام . 3_**أسلوب المسح الاجتماعي :** يقصد بأسلوب المسح الاجتماعي المعتمد في دراسات علم الإجرام تجميع المعلومات عن فئة معينة من المجرمين خلال فترة زمنية معينة أو في وسط إجتماعي معين ، أو تجميع المعلومات عن الظروف الخاصة بمدينة أو منطقة جغرافية محددة ، ما من شأنه أن يفيد البحث في تفسير العوامل الدافعة للجريمة ، بحكم أن المسح الاجتماعي كدراسة يأتي كمرحلة لاحقة على تحقق الجريمة في إطارها الطبيعي . 4_ **أسلوب الملاحظة :** ويقصد بها المشاهدة الدقيقة لظاهرة إجرامية معينة بالإستعانة بالآلات و الأجهزة التي تتناسب مع طبيعة الظاهرة ، و تكتسي الملاحظة أهمية بالغة في مجال دراسات علم الإجرام ، إذ تسهل عملية الحصول على المعلومات ذات الصلة بالظاهرة الإجرامية محل الدراسة ، كملاحظة سلوك و تصرفات المجرمين المصابين بمرض عقلي أو إضطرابات نفسية مثلا . **(4 ن)**

ج 2 : فبعض العلماء الباحثين في مجال علم الإجرام ربطوا علم الإجرام بغيره من العلوم من منطلقات إجتماعية من خلال إقرارهم بوجود علاقة بين الوسط الإجتماعي (المجتمع و الظروف الإجتماعية) و الظاهرة الإجرامية ، بإعتبار أن الجريمة في الأساس هي ظاهرة إجتماعية ترتكب في المجتمع ، نتيجة دوافع و ظروف إجتماعية يتأثر بها المجرم بإعتباره فرد من أفراد هذا المجتمع ، فالفعل الفردي للمجرم و ما يطرحه من خطورة إجرامية إنما يعبر عن عصيان و تمرد المجرم على نظام و ظروف المجتمع الذي يعيش في كنفه ، و لا يظهر أساسا إلا في الوسط الاجتماعي الذي يتواجد به ، و يتجسد في سلوك إجرامي يأتيه المجرم متى توافرت الأسباب و الدوافع الاجتماعية التي تحمله على إقتراف الجرم ، و بالتالي فالمجتمع ، و النظام الاجتماعي القائم ، و كذا الظروف الاجتماعية المحيطة بالشخص تعد عاملا من العوامل التي تدفعه نحو الإجرام ، ضف إلى ذلك فإن نشأة الظاهرة الإجرامية في المجتمع راجع للتصادم الواقع داخل المجتمع الواحد من حيث قواعد السلوك المختلفة لأفراده فالسلوك الإجرامي ليس موروثا و إنما مكتسبا نتيجة إحتكاك المجرم بغيره من أفراد مجتمعه ، و بالنتيجة فالوسط الاجتماعي ، و الظروف الاجتماعية تعد عاملا محفزا للإجرام يدفع المجرم لإرتكاب الجريمة بفعل مؤثرات نفسية إجتماعية تعبر عن فشله في التكيف مع إطاره المجتمعي .**(الوسط الإجتماعي _ النظام الإجتماعي _ الظروف الإجتماعية _ تنازع الثقافات _ الجماعات المتباينة _ البنيان الاجتماعي و الثقافي) (3 ن)**

ج 3 : إذا كان **علم الإجرام** هو العلم الذي يدرس الظاهرة الإجرامية في حياة الفرد و المجتمع بغية تحديد العوامل التي تساهم في تكوين هذه الظاهرة ، للوصول إلى أنجع الوسائل التي تكفل إستئصال هذه العوامل . **فعلم العقاب** يهدف إلى تحديد الأغراض الإجتماعية للعقوبات و التدابير الوقائية ، و إستخلاص القواعد و المعايير التي ينبغي مراعاتها في تنفيذ تلك العقوبات و التدابير حتى يكون أقرب إلى تحقيق أغراضها المتمثلة في إصلاح المجرم و إعادة تأهيله ، و إعادة إدماجه إجتماعيا . و عليه ، فإن **علم الإجرام يرتبط بعلم العقاب**

إرتباطا وثيقا ، إنطلاقا من كونهما علمين يهدفان إلى الوقاية من الجريمة و مكافحتها من خلال علاج المجرم و تقويم السلوك الإجرامي ، و هو **القاسم المشترك** الذي يجمع علم الإجرام بعلم العقاب و يساعد على معرفة أسباب الجريمة و الظروف المحيطة بالمجرم للتوصل إلى سبل علاجها . **ضف إلى ذلك** ، فإن علم العقاب يستفيد من نتائج دراسات و أبحاث علم الإجرام المتعلقة بشخصية المجرم للوصول إلى تحديد الأهداف القريبة و البعيدة للعقوبات الجزائية ، ثم يختار الأساليب الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف **ناهيك** عن أن علم الإجرام يستعين بدراسات علم العقاب حول تأثير تنفيذ العقوبات الجزائية على تكوين الشخصية الإجرامية. **إلا أنه و على الرغم** من إتفاق العلمين في نقاط عديدة ، يبقى مجال علم الإجرام أوسع من مجال علم العقاب ، فإذا كان الهدف من دراسات علم الإجرام هو الكشف عن أسباب الجريمة ، و التي قد يكون من بينها سوء تنظيم المؤسسات العقابية . فإن علم العقاب يهدف إلى ملاحظة سلوك المجرم داخل السجن و مقارنته بسلوكه خارجه ، للتأكد من مدى نجاعة النظام الذي يخضع له المحكوم عليه من أجل تقديم المقترحات الكفيلة بالعلاج من قبل علم الإجرام . **(3 ن)**

ج 4 : إذا كان **علم الإجرام** هو العلم الذي يدرس الظاهرة الإجرامية و يبحث في أسبابها و دوافعها و العوامل الداخلية و الخارجية المؤدية لإرتكابها و كذا النتائج المترتبة عنها ، للوصول إلى أنجع الوسائل لإستئصال هذه العوامل . فإن **قانون العقوبات** هو : مجموعة القواعد القانونية التي تضعها الدولة لتنظيم المصالح وفق أحكام ملزمة ، تصف بموجبها الأفعال المجرمة و تقرر الجزاء المناسب لكل فعل عند إرتكابه . **و عليه** ، فإن علم الإجرام **يتفق** مع قانون العقوبات **في الموضوع** ، حيث أن كلاهما يبحث في ظاهرة الجريمة ، فالواقعة التي يضفي عليها قانون العقوبات الصفة الجرمية ، تعد في نفس الوقت محل دراسات علم الإجرام و يعبر عنها بالظاهرة الإجرامية ، و بالتالي فإن المشرع الجنائي يستعين بدراسات علم الإجرام لفهم عوامل الجريمة عند سن النصوص القانونية الكفيلة بمعالجتها و الحد منها ، كما أن قانون العقوبات الذي يحدد الواقعة التي تعد في نظره جريمة هو بذلك يرسم لعلم الإجرام الإطار الذي يعمل داخله . **ضف إلى ذلك** ، فإن القاضي الجنائي يستعين بدراسة أسباب الجريمة في تفهمه للواقعة المعروضة عليه ، فيحسن بناء على ذلك إختيار أنسب العقوبات في حدود سلطته التقديرية ، حتى تحقق العقوبة الغرض المنشود من توقيعها ، كما نجد أيضا أن الأجهزة المختصة بتنفيذ العقوبة المحكوم بها تستفيد من أبحاث علم الإجرام في تحديد دوافع الجريمة لدى المجرمين ، حتى تتمكن من إصلاحهم و إعادة تأهيلهم من أجل إعادة إدماجهم من جديد في إطارهم المجتمعي . **(3 ن)**

ج 5 : إن السلوك الإجرامي حسب علماء علم الإجرام هو نتاج التفاعل بين العوامل التي أحاطت بالموقف الإجرامي و التي قد تكون **عوامل <u>داخلية</u>** تتعلق بالجانب النفسي و العقلي و البيولوجي و الأنتربولوجي لشخص المجرم و تؤثر في تكوين شخصيته الإجرامية **نذكر منها : <u>عامل الوراثة</u>** : و نقصد به في مجال علم الإجرام إنتقال الخصائص و الوظائف الوراثية من السلف إلى الخلف و مدى تأثيرها في تكرار الخلف لسلوكيات السلف التي قد تكون إجرامية . و بمعنى آخر فالتكوين الإجرامي أو مايسمى بالميل و الإستعداد الإجرامي لدى الفرع الذي قد يكون وراثيا عن الأصل ، إذا ماصادف ظروفا معينة تتفاعل معه يتولد عندئذ السلوك الإجرامي كنتيجة حتمية لهذا التفاعل . **ضف إلى ذلك** ، توجد عوامل داخلية أخرى تلعب دورا مهما في تفسير السلوك الإجرامي نذكر منها بإيجاز : **عاملي السن و الجنس** . بالإضافة إلى **<u>العوامل الخارجية</u>** : المتعلقة بالبيئة المحيطة بالمجرم و التي إذا ما تفاعلت مع العوامل الداخلية تكون الدافع الأساسي في تحريك الشخص نحو إتيان السلوك الإجرامي و تتمثل في : _ **<u>العوامل الطبيعية</u>** : و التي تشتمل على مختلف الظواهر الجغرافية التي تسود منطقة معينة كدرجة الحرارة ، المناخ ، طبيعة الأرض ، تعاقب الفصول ، الإنتاج الزراعي و التي من شأنها توجيه السلوك الإنساني نحو الإجرام . ضف إلى ذلك **<u>فالعوامل الإقتصادية</u>** أيضا تؤثر في الظاهرة الإجرامية كما و نوعا كالتقلبات و الأزمات الاقتصادية كتقلبات الأسعار و الأجور ، الفقر و البطالة . كما لا يمكن إنكار تأثير **<u>العوامل الإجتماعية</u>** في سلوك الفرد فقد تكون الظروف السائدة في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الشخص سببا يدفعه نحو بؤرة الإجرام كالوسط الأسري مثلا ، المدرسي ، المهني ، و كذا محيط الأصدقاء ... إلخ ، **ناهيك** عما قد يسود الوسط الاجتماعي من **آفات إجتماعية** خطيرة كإدمان **الخمر و المخدرات و المؤثرات العقلية** التي قد تحفز العوامل الداخلية الكامنة لدى الشخص (إستعداد إجرامي ، خطورة إجرامية كامنة) و تدفعه لإرتكاب الجريمة . و جدير بالذكر أيضا في هذا الصدد أن **<u>العوامل الثقافية</u>** هي الأخرى لها علاقة بالظاهرة الإجرامية و تؤثر في السلوك الإجرامي للشخص كالتعليم مثلا ، الدين ، وسائل الإعلام العادات و التقاليد ... إلخ + **إشارة إلى مضمون النظرية التكاملية (5 ن)**